هذا يظهر بانضمام مقدمة اخرى وهي ان مبدأ اختصاص شيء لشيء اخر يكون مبدأ لذلك المختص به مثلا لو كانت الكيفية السابقة مبدأ لاختصاص الكيفية اللاحقة يكون مبدأ لنفس الكيفية اللاحقة لكنه الثاني باطل لانه

ان يقال لا يجوز استناد الاختصاص الى ما ذكرتم لانه ح
لا بد ان يكون لنفس تلك الكيفيات مبدأ وهو غير
خارج عن الجسم ضرورة قوله فلا بد من اختلافهما بامر
جوهري اه فيه ان هذا انما يلزم لو لم يمكن تركب الجوهر
من الجوهر والعرض والا فلا يقتضي تخالف الحقيقة الا اختلاف
بالامر الجوهري قيل المجموع الجوهر والعرض ليس جوهرا لانه
لا يصدق عليه حد الجوهر وهو الموجود المستغني عن الموضوع
لان المجموع محتاج الى جزئه الذي هو عرض وهو
محتاج الى الموضوع فيكون المجموع محتاجا الى الموضوع
بحيث لا يمكن ان يتحقق بدونه وفيه ان ما ينافي صدق الجوهر
هو الاحتياج الى الموضوع الذي يكون محلا للمحتاج وليس
موضوع الجزء محلا للمجموع حتى يكون الاحتياج اليه
منافيا للجوهرية قوله الا انها متعددة تنقدح هي تقتضي
التاثير في الغير بحسب ذاتها والتاثير بحسب المادة وهو
الاين بشرط الكون في المكان والعود اليه بشرط الخروج عنه

وهذا

وهكذا في البواقي قوله قبل وجود الصورة لما راي اشخص
بان الهيولى لا تعين لها في حد ذاتها وصفاتها ناشئة
عن الصورة وعلى هذا اندفع ايراد الشارح لانا نختار
التقدم الذاتي ونقول لا يجوز ان يتقدم الهيولى بالذات
اذ المتقدم بالذات على الشيء لا بد ان يكون بالفعل مع قطع
النظر عن ذلك الشيء والهيولى ليست كذلك بالنسبة
الى الصورة قوله لجواز ان يكون شرطا ويجوز ان يكون
جزءا للفاعل قوله بل هو خلاف الواقع فيه نظر اذ ما سبق
ينقل لما اذا كانت الصورة علة موجبة قوله وهو متاخر
عن الجسم فيه نظر لان المتاخر عن الجسم لا يلزم ان يكون
متاخرا عن الصورة اذ يجوز ان يكون تأخره عن الجسم
بواسطة تأخره عن الهيولى قوله والذي يتجه فيه
بحث اذ كما ان ماهية الشكل محتاجة الى ماهية الصورة
كذلك الشكل المخصص محتاج الى الصورة المخصصة قوله
فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلي مثلا الى الصورة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)